شددت على ضرورة تطبيق غرامات التأخير عليهم

«الميزانيات» تطالب الأشغال بعدم إسناد مشاريع للمقاولين المتعثرين

اعضاء لجنة الميزانيات

جانب من الحضور

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي الحساب الختامي لوزارة الأشغال العامة عن السنة المالية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بحضور وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبد الصمد إن (الميزانيات) ركزت في اجتماعها على جانب المشاريع الإنشائية وصيانة الطرق كونها من أولويات اللجنة في إقرار باب النفقات الرأسمالية مبكرًا كما سبق أن تم إقراره في السنتين الماليتين الأخيرتين.

وأضاف أن اللجنة لاحظت التباين في الآراء حول المناقلات المالية التي تعرضت لها أهم بنود مشاريع البنية التحتية وصيانتها الجذرية ما قد يؤثر على إيجاد الحلول للمآخذ المرتبطة بالبنية التحتية كتطاير الحصى وانغمار الطرق بمياه الأمطار وعدم تصريفها على نحو ملائم.

وأكد عبدالصمد أن ذلك يتأتى سبب عدم توفر الميزانية بل لأن الاعتمادات المالية لا تستخدم فيما خصصت لأجله في حين نفت الوزارة النقل من بند الصيانة إلى بنود أخرى.

وبين أن اللجنة وجهت بالتباحث في هذا الأمر بين الجهات الفنية المعنية، حتى يتم على ضوئها تقدير الميزانية القادمة وتوفير الاعتمادات اللازمة وفق تداعيات أزمة الأمطار الأخيرة.

وأضاف أن اللجنة شددت على عدم النقل من بنود الصيانة إلى بنود أخرى خاصة وأن وزيرة الأشغال العامة قد أفادت رغم حداثة توليها الحقيبة الوزارية بوجود قصور في المختبرات من ناحية المعدات والآليات والمعالجات للخلطة الإسفلتية.

وأشار إلى أن الوزيرة أوضحت أن هناك خللا واضحًا فيما يتعلق بضبط الجودة وأن ملاحظات الجهات الرقابية محل اهتمام في إعادة صيانة تلك الطرق ومعالجتها في المرحلة القادمة.

وقال عبد الصمد إن اللجنة شددت على ضرورة تأهيل المقاولين وعدم إسناد الأعمال للمتعثرين وكذلك فيما يتعلق بتحديد قيمة وتسعير المناقصات والحد من ظاهرة مقاولي الباطن وتأكيد تطبيق غرامات التأخير وتحصيلها الأول فالأول.

ولفت إلى تأكيد اللجنة تبنيها أي مقترحات نحو أي تعديل تشريعي بشأن قانون المناقصات العامة بما يضمن الحد من تلك الظواهر السلبية.

وأضاف أن اللجنة تبين لها أن الوزيرة أوضحت أن هناك خللا واضحًا فيما يتعلق بضبط الجودة وأن ملاحظات الجهات الرقابية لا تستخدم فيما خصصت لأجله في حين نفت الوزارة النقل من بند الصيانة إلى بنود أخرى.

وبين أن اللجنة وجهت بالتباحث في هذا الأمر بين الجهات الفنية المعنية حتى يتم على ضوئها تقدير الميزانية القادمة وتوفير الاعتمادات اللازمة وفق تداعيات أزمة الأمطار الأخيرة.

وأضاف أن اللجنة شددت على عدم النقل من بنود الصيانة إلى بنود أخرى خاصة وأن وزيرة الأشغال العامة قد أفادت رغم حداثة توليها الحقيبة الوزارية بوجود قصور في المختبرات من ناحية المعدات والآليات والمعالجات للخلطة الإسفلتية.

وأشار إلى أن الوزيرة أوضحت أن هناك خللا واضحًا فيما يتعلق بضبط الجودة وأن ملاحظات الجهات الرقابية محل اهتمام في إعادة صيانة تلك الطرق ومعالجتها في المرحلة القادمة.

وقال عبد الصمد إن اللجنة شددت على ضرورة تأهيل المقاولين وعدم إسناد الأعمال للمتعثرين وكذلك فيما يتعلق بتحديد قيمة وتسعير المناقصات والحد من ظاهرة مقاولي الباطن وتأكيد تطبيق غرامات التأخير وتحصيلها الأول فالأول.

ولفت إلى تأكيد اللجنة تبنيها أي مقترحات نحو أي تعديل تشريعي بشأن قانون المناقصات العامة بما يضمن الحد من تلك الظواهر السلبية.

وأضاف أن اللجنة تبين لها أن الوزيرة أوضحت أن هناك خللا واضحًا فيما يتعلق بضبط الجودة وأن ملاحظات الجهات الرقابية لا تستخدم فيما خصصت لأجله في حين نفت الوزارة النقل من بند الصيانة إلى بنود أخرى.

وبين أن اللجنة وجهت بالتباحث في هذا الأمر بين الجهات الفنية المعنية حتى يتم على ضوئها تقدير الميزانية القادمة وتوفير الاعتمادات اللازمة وفق تداعيات أزمة الأمطار الأخيرة.

وأضاف أن اللجنة شددت على عدم النقل من بنود الصيانة إلى بنود أخرى خاصة وأن وزيرة الأشغال العامة قد أفادت رغم حداثة توليها الحقيبة الوزارية بوجود قصور في المختبرات من ناحية المعدات والآليات والمعالجات للخلطة الإسفلتية.

وأشار إلى أن الوزيرة أوضحت أن هناك خللا واضحًا فيما يتعلق بضبط الجودة وأن ملاحظات الجهات الرقابية محل اهتمام في إعادة صيانة تلك الطرق ومعالجتها في المرحلة القادمة.

أضاف أن اللجنة تبين لها تشبث بعض الجهات الحكومية برأي الفتوى والتشريع عندما يوافق رؤية الجهة في أي خلاف لها مع الجهات الرقابية مع العلم أنه مجرد رأي استشاري لا يمكن الأخذ به في كل الحالات.

من جهة أخرى قال عبدالصمد إن اللجنة ناقشت قيام وزارة الأشغال وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتوقيع وثيقة الالتزام مع المستثمر الفائز بشأن إحدى محطات الصرف الصحي تحديدًا أم الهيمان.

وأوضح أن ذلك تم على الرغم من وضع اللجنة قيدًا على ميزانية هيئة الشراكة للسنة المالية 2018/2019 ، بعدم تنفيذ مشروع توسعة أم الهيمان ، إلا بعد استيفاء الموافقات الرقابية كافة وتوفير البيانات كافة ، للتحقق من سلامة العقد ماليًا وفنيًا ، كما أن ديوان المحاسبة قد أصدر عدم موافقته عليه للأسباب نفسها.

وأشار عبدالصمد إلى أن وزارة الأشغال تجاوزت ذلك القيد والذي يأخذ حكم القانون ، مع إصرار الوزارة على أنها استوفت البيانات كافة، مستندة بذلك إلى رأي الفتوى والتشريع.

فيما يتعلق بشراء الأراضي أو المباني أو تأجير العقار أو بيعها

الدلال يقترح تولي هيئة الاستثمار إدارة أصول البعثات الخارجية

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحا برغبة لتكليف هيئة الاستثمار بتولي إدارة الأصول الخاصة بالبعثات الخارجية فيما يتعلق بشراء الأراضي أوالمباني أو تأجير العقار أو بيعها

ونص الاقتراح على ما يلي:

نادت خطة التنمية بدولة الكويت وكذلك برنامج عمل الحكومة المعنون نحو تنمية مستدامة بأهمية تعزيز الحوكمة المؤسسية وكذلك بأهمية الإصلاح الهيكلي الاقتصادي والمالي من خلال وقف الهدر وترشيد المصروفات وتشجيع الاستثمار وحسن إدارة المال.

وقد لوحظ في السنوات الماضية قيام عدد من الجهات الحكومية وبالأخص وزارة الخارجية ووزارة التعليم العالي ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ممن لهم سفارات أو بعثات دبلوماسية أو ملاحق ثقافية أو أمنية أو عسكرية بامتلاك أو شراء أو الاستثمار في أصول عقارية أو تداولات تتعلق باستثمارات مرتبطة بالسفارات أو المكاتب أو الملاحق التابعة لتلك الجهات من دون أن يكون لتلك الاستثمارات أو التداولات بتلك الأصول العقارية أو غيرها ضوابط واضحة ومحددة ماليا أو استثماريا لضمان أداء أفضل في عمليات التداول المالي أو الصرف المالي وتقليل الهدر أو تحقيق عوائد مالية جيدة للدولة إضافة إلى غياب التنسيق بين تلك الجهات والوزارات ما انعكس سلباً على المال العام وتسبب ذلك في صور مختلفة من الهدر المالي الكبير والمخالفات المالية والملاحظات التي سطرتها الأجهزة الرقابية بالدولة وبالأخص ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

الأمر الذي يدعو في إطار ترشيد الإنفاق وإيقاف صور الهدر وحسن إدارة المال واستثمارها وإيقاف المخالفات والتجاوزات في امتلاك وإدارة الأصول لتلك الجهات والوزارات في الخارج تطلب تدخل مجلس الوزراء بتكليف الهيئة العامة للاستثمار بإدارة تلك الملفات الاستثمارية وإدارة أصول تلك الجهات بالخارج وفق ضوابط معينة وقانونية.

لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 - قيام مجلس الوزراء باستصدار قرار بتكليف الهيئة العامة للاستثمار تولي مهام التداول والتعامل مع الأصول الخاصة بالبعثات والملاحق الدبلوماسية والثقافية والأمنية والعسكرية لدولة الكويت مما يتعلق بشراء الاراضي او امتلاك المباني او تاجير العقار او بيعها وذلك وفق لوائح منظمة معتمدة من قبل الجهات المختصة بالهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة بما يضمن حسن إدارة وعوائد للمال العام ، وتحديدا الجهات التالية (وزارة الخارجية - وزارة التعليم العالي - وزارة الدفاع - وزارة الداخلية)، واي جهات حكومية لها وضع مماثل.

2 - قيام الهيئة العامة للاستثمار بتقديم تقرير دوري لكل من مجلس الوزراء ومجلس الأمة بشأن إدارة واستثمار الأصول العائدة للجهات الدبلوماسية والملاحق الثقافية والعسكرية والأمنية بما يضمن حسن إدارة تلك الأموال ومراقبتها وضمان تحقيق أفضل النتائج لدولة الكويت وميزانيتها العامة.

تتمات

الحرب على الفساد

، بحضور وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبد الصمد ، أن «الميزانيات» أكدت تبنيها أي مقترحات نحو أي تعديل تشريعي بشأن قانون المناقصات العامة ، بما يضمن الحد من تلك الظواهر السلبية.

وقال إن اللجنة ركزت على جانب المشاريع الإنشائية وصيانة الطرق ، كونها من أولويات اللجنة في إقرار باب النفقات الرأسمالية مبكرًا ، كما سبق أن تم إقراره في السنتين الماليتين الأخيرتين.

أضاف أن «الميزانيات» لاحظت التباين في الآراء حول المناقلات المالية ، التي تعرضت لها أهم بنود مشاريع البنية التحتية وصيانتها الجذرية ، ما قد يؤثر على إيجاد الحلول للمآخذ المرتبطة بالبنية التحتية، كتطاير الحصى وانغمار الطرق بمياه الأمطار وعدم تصريفها على نحو ملائم.

وأكد عبد الصمد أن ذلك يتأتى سبب عدم توفر الميزانية ، بل لأن الاعتمادات المالية لا تستخدم فيما خصصت لأجله، في حين نفت الوزارة النقل من بند الصيانة إلى بنود أخرى.

وبين أن اللجنة وجهت بالتباحث في هذا الأمر بين الجهات الفنية المعنية ، حتى يتم على ضوئها تقدير الميزانية القادمة وتوفير الاعتمادات اللازمة وفق تداعيات أزمة الأمطار الأخيرة.

أضاف أن اللجنة شددت على عدم النقل من بنود الصيانة إلى بنود أخرى ، خاصة وأن وزيرة الأشغال العامة قد أفادت رغم حداثة توليها الحقيبة الوزارية ، بوجود قصور في المختبرات من ناحية المعدات والآليات والمعالجات للخلطة الإسفلتية.

وأشار إلى أن الوزيرة بوشهري أوضحت أن هناك خللا واضحًا فيما يتعلق بضبط الجودة ، وأن ملاحظات الجهات الرقابية محل اهتمام في إعادة صيانة تلك الطرق ومعالجتها في المرحلة القادمة.

أضاف أن اللجنة تبين لها تشبث بعض الجهات الحكومية برأي الفتوى والتشريع ، عندما يوافق رؤية الجهة في أي خلاف لها مع الجهات الرقابية ، مع العلم أنه مجرد رأي استشاري لا يمكن الأخذ به في كل الحالات.

من جهة أخرى قال عبدالصمد إن اللجنة ناقشت قيام وزارة الأشغال وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بتوقيع وثيقة الالتزام مع المستثمر الفائز بشأن إحدى محطات الصرف الصحي تحديدًا أم الهيمان.

وأوضح أن ذلك تم على الرغم من وضع اللجنة قيدًا على ميزانية هيئة الشراكة للسنة المالية 2018/2019 ، بعدم تنفيذ مشروع توسعة أم الهيمان ، إلا بعد استيفاء الموافقات الرقابية كافة وتوفير البيانات كافة ، للتحقق من سلامة العقد ماليًا وفنيًا ، كما أن ديوان المحاسبة قد أصدر عدم موافقته عليه للأسباب نفسها.

وأشار عبدالصمد إلى أن وزارة الأشغال تجاوزت ذلك القيد والذي يأخذ حكم القانون ، مع إصرار الوزارة على أنها استوفت البيانات كافة، مستندة بذلك إلى رأي الفتوى والتشريع.

600 ألف متر

المتوسطة والصغيرة ، تكليف المجلس لها الوقوف على مدى تفعيل مواد اللائحة التنفيذية للصندوق ، مؤكدا أن الاجتماع كان إيجابيا جدا بخصوص المادة 25 المتعلقة بالمناقصات الحكومية ، حيث تم إبلاغنا برفع مذكرة لمجلس الوزراء خاصة بهذه المادة وسيتم تشكيل لجنة مدتها شهر لاعتماد هذا المشروع.

وقال إننا أبلغنا بمذكرة منظورة أمام مجلس الوزراء، لتفعيل المادتين 25 و26 من قانون صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة والخاصة ، بمنح 10 بالمئة من المناقصات والفسائم الصناعية للمبادرين، لافتا الى انه سيتم البت فيها في فبراير المقبل وتفعيلها.

أضاف أن شهر فبراير المقبل سوف يشهد أولى اجتماعات اللجنة ، من أجل اعتماد المذكرة النهائية والمشروع المقدم من الصندوق لتفعيل بند الـ ١٠٪ لمنتسبي الصندوق من المناقصات الحكومية.

وتوقع الفضالة تفعيل هذه المادة خلال الأشهر القادمة وتخصيص هذه النسبة للمبادرين ، ما سيخلق سوقا جديدة للمبادرين ومنتسبي الصندوق لتحريك هذا القطاع ونموه وتطويره.

العدساني

يقدم الدليل على وجود هذا العجز ويؤكد التزامه بامور خمسة.

أضاف أن هذه الأمور هي الالتزام بالتنسيق مع لجنة الميزانيات قبل إعلان البيانات المالية للدولة، وتحديد آلية واضحة للاستثمارات ، سواء في مؤسسة التأمينات أو الشركات التابعة للحكومة، وتقديم بيان عن حساب العهد والديون المستحقة للدولة والأرباح المحتجزة لدى الجهات الحكومية وكيفية معالجتها.

وأوضح أن الأمر الرابع هو عدم حفظ البلاغات في وحدة التحريات المالية وتحويل البلاغات التي تتضمن شبهات إلى القضاء ليفصل فيها، والنقطة الخامسة هي الإجابة عن الأسئلة البرلمانية مشيرًا إلى انه تقدم بسؤال في يونيو من العام الماضي عن لجنة تقصي الحقائق في إحدى الشركات التي تملك فيها التأمينات ولم يتسلم الإجابة حتى الآن.

وقال العدساني إن لجنة الميزانيات اجتمعت بوزارة المالية في 14 يناير الجاري وأحضروا بعض البيانات ولم يكن لديهم أرقام الإيرادات ولا العجز، وقررنا تأجيل الاجتماع لحين استكمال البيانات لكن الحكومة أقرت الميزانية والوزير أعلن أرقامها من دون التنسيق مع اللجنة.

وأشار إلى أن الحكومة تكرر خطأ العام الماضي حيث قررت معدل إنفاق أقل وتم تعديله حتى لا تزيد حسابات العهد وتأخرت الميزانية بسبب ذلك.

وبين العدساني أن الحكومة أعلنت انه سيتم دراسة أسعار البنزين وفق أسعار النفط العالمية، لكن إلى الآن لم يتم إعادة النظر في أسعار البنزين، وكان عليها أن تقدم تفسيرًا لسبب ارتفاع أسعار البنزين .

وأشار إلى أن خزينة الدولة ليس بها عجز لكن الهدر الحكومي مستمر، وعائدات الاستثمارات الخارجية يعاد تدويرها ويجب أن تدخل ضمن الميزانية.

طلال الصباح

على إدماج المواطن الكويتي في تدفقات توعوية وتثقيفية من منظور شمولية الإعداد والتأهيل لمتطلبات العصر ، وما يواكبه من تغيرات على كافة الأصعدة.

وأعرب عن شكره وتقديره للقائمين على المؤتمر الذي يدفع باتجاه صحوة إعلامية بيئية عربية ، مشيدا بجهود الجمعية الكويتية لحماية البيئة ، والأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة بالإتحاد العام للمنتجين العرب.

وأكد أهمية الحاجة الملحة لنشر ثقافة إعلامية بيئية مرنة تأسيسا على مكانة البيئة في مسيرة التنمية المستدامة العالمية ، والتي تتسق معها الجهود الكويتية ، وفقا لرؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد «كويت 2035» .

من جانبها قالت رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحماية البيئة ، أمين عام الأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة بالإتحاد العام للمنتجين العرب وجدان العقاب ، ان الإعلام البيئي يظهر على الساحة العربية مدفوعا بأهمية كبيرة اكتسبها من الإهتمامات الدولية المتنامية بالبيئة وفروعها ، حتى باتت مقرونة ومتداخلة مع خطط التنمية المستدامة.

أضافت العقاب ان الإعلام العربي البيئي بحاجة للتمازج معا في كيان واحد وجسد واحد ، لضخ دماء جديدة تتفق مع التوجهات العربية والعالمية لأهداف التنمية المستدامة.

السويط

للاقتراح بقانون، إنه نظرا للارتفاع الكبير في الأسعار وغلاء المعيشة وعجز المواطن عن توفير بعض احتياجاته، فضلا عن التضخم في أسعار السلع والمنتجات حيث لم يعد بالإمكان مقارنة القيمة السوقية للخمسين دينارا في العام 1992م مع القيمة الفعلية للدينار في الوقت الحالي من ناحية شراء السلع أو مقارنته بالمنتجات في تلك الفترة عن الحالية.

أضاف انه بما أن الدولة مسؤولة عن رعاية المواطنين وتحقيق الرفاهية لهم كما جاء في ديباجة دستور البلاد، فإن من باب أولى أن تقوم الحكومة برفع مستوى معيشة الأفراد من خلال تحقيق زيادة مالية على علاوة الأولاد لتخفيف الضغط عن كاهل رب الأسرة وتمكنه من مواجهة الغلاء الفاحش الذي يعانيه المواطنون وتوفير مستلزمات الأطفال من مأكل ومشرب وملبس.

الأسد

باتتقاسم بين بيروت ودمشق، مما يعقد جهود توزيع المساعدات على ضحايا الحرب الأهلية.

ومنذ تفجر الصراع السوري عام 2011، يستخدم الاتحاد الأوروبي العاصمة اللبنانية بيروت، أقرب مدينة كبرى لسوريا، قاعدة دبلوماسية له في الوقت الذي أغلق فيه معظم سفاراته في دمشق احتجاجا على ما يصفه بهجوم الأسد الوحشي على المعارضة.

لكن دبلوماسي الاتحاد الأوروبي قالوا إن الحكومة السورية ألغت اعتبارا من بداية يناير التصريح الخاص الذي يستخدم للحصول على تأشيرات دخول متعددة إلى دمشق دون أن تقدم تفسيرا لذلك.

وقال دبلوماسيو الاتحاد الذين تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هوياتهم إنهم يعتقدون أن ذلك محاولة لإجبار الحكومات الأوروبية والتكتل على معاودة فتح سفارات في دمشق، مع استعادة الجيش السوري السيطرة أعلى معظم مناطق البلاد بدعم من القوات الروسية والإيرانية.

وقال أحد الدبلوماسيين "إنها مشكلة خطيرة بالنسبة للمساعدة الإنسانية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي... هذا إجراء يؤثر على الدبلوماسيين وموظفي السفارات الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي".

رونالدو يدفع

يحتمل أن يقضي وقتا في السجن، ولكن يطلب منه الخضوع للمراقبة خلال المدة للتأكد من حسن سلوكه.

ولم يستغرق مثول رونالدو في المحكمة سوى دقائق لأنه قبل الاتفاق الذي عرضه الادعاء.

وكان لاعب يوفينتوس الحالي، الذي لعب للنادي في إيطاليا في الليلة السابقة، قد وصل إلى المحكمة مبتسما، ورحب بالموجودين، دون أن يظهر عليه، فيما يبدو، أي انزعاج من حضور وسائل الإعلام.

وقال محاموه إنه نظرا لشهرته فإنه كان بحاجة إلى تفادي البوابة الرئيسية لدواع أمنية.

ونشر الصحفي روبن كانيزاريس مقطع فيديو للاعب لدى وصوله إلى المحكمة الإقليمية مع خطيبته جورجينا رودريغيز.

وكان رونالدو، الذي فاز خمس مرات بالكرة الذهبية في أوروبا، ولقب بأحد أفضل اللاعبين في العالم، اتهم بالتهرب من الضرائب في أسبانيا فيما بين 2010 و2014، حينما كان يلعب لنادي ريال مدريد في العاصمة الأسبانية.

وصنفت قوائم مجلة فوربس اللاعب، البالغ 33 عاما، ثالث أغنى رياضي في العالم، بدخل سنوي يقدر بحوالي 108 ملايين دولار.

وتدور القضية حول الاتفاقات الخاصة بحقوق استخدام صوره المربحة. ويقول الادعاء إن الإجراءات الخاصة بذلك تمت عبر شركات منخفضة الضرائب في بلدان أجنبية للتهرب من دفع الضرائب المطلوبة.

وأقر رونالدو في المحكمة، تطبيقا لجزء من الاتفاق، بأربع حوادث، وصلت قيمة المبالغ فيها 5.7 ملايين يورو، بحسب وكالة «إي إف إي» الأسبانية.

عدد كبير من الصحفيين والمصورين قابل رونالدو عند وصوله

وقال الادعاء في 2017 عندما ظهرت الادعاءات لأول مرة، إن هناك «انتهاكا عن وعي وطواعية، لالتزاماته المالية في أسبانيا».

لكن محامي رونالدو قالوا إن المسألة كلها ترجع إلى سوء فهم يتعلق بما يتطلبه القانون الأسباني وما لا يتطلبه، ونفوا أي محاولة متعمدة للتهرب من الضرائب.

ويجب أن توافق سلطات الضرائب على الاتفاق، الذي أبرم في يونيو / حزيران العام الماضي، حتى يصبح ساريا.

وليس رونالدو هو اللاعب الوحيد المشهور، الذي يواجه عقاب نظام الضرائب الأسباني.

كريستيانو رونالدو الأكثر متابعة في إنستغرام

إذ يتوقع أن يمثل زميله السابق في فريق ريال مدريد، تشابي الونسو، في المحكمة اليوم الثلاثاء لأول مرة، متهما بتهم مماثلة تتعلق بحقوق استخدام الصور، في مبالغ تقدر بمليوني يورو.

وفي السنوات الأخيرة:

تفادى نجم برشلونة، ليونيل ميسي، حكما بالسجن بسبب تهم مماثلة، بدفع عدة ملايين

دار جدل حول اللاعب نيمار دا سيلفا سانتوس جونيور، حينما غرم نادي برشلونة الملايين بعد اتهامه بالتزوير الضريبي بشأن عقده مع نيمار، ولكن تجنب الإقرار بأي جريمة

أقر لاعب ريال مدريد مارسيلو فييرا بالتزوير الضريبي وقبل حكما بالسجن أربعة أشهر مع وقف التنفيذ، لاستخدامه شركات أجنبية تعاملت مع دخل له قدر بنصف مليون يورو.

وتأتي الملاحقات الحالية للاعبي كرة القدم المشهورين في أعقاب رفع الإعفاء الضريبي في 2010، الذي كان يعرف باسم «قانون بيكام»، والذي سمح للاعبي كرة القدم بالحد من ضرائبهم.

ويواجه رونالدو أيضا معركة قضائية أخرى يتهم فيها النجم بالاغتصاب في لاس فيغاس في 2009، وهو ينفي التهمة.